قوات الأمن تستخدم الغاز المسيل للدموع لتفريق احتجاجات في ولاية جنوبية

أحزاب تستنكر «التدخل الأميركي» في الشأن السياسي التونسي

قوبلت المكالمة الهاتفية التي أجراها الرئيس التونسي قيس سعيد مع وزير الخارجية الأميركية، أنتوني بلينكن، أول من أمس، بردود أفعال غاضبة ومنتقدة، حيث عبر كل من «الحزب الدستوري الحر» (معارض)، الذي تتزعمه عبير موسي، و«حراك تونس الإرادة»، بقيادة المنصف المرزوقي، عن استنكارهما للتدخل الأميركي في الشأن السياسي التونسي، ووجها انتقادات ولوماً إلى مؤسسة الرئاسة، معتبرين أنها «تقف وراء الصورة المسيئة لتونس»، على حد تعبيرهما.

واتهم الحزبان الرئيس سعيد بـ«نشر مغالطات وإهانات مخجلة للشعب التونسي، والحط من قيمة الدولة التونسية»، كما أدان الحزبان ما وصفاه بـ«المغالطة الكبيرة»، التي وردت في بلاغ رئاسة الجمهورية، وأبرزها التصريح بعدم تعليق الدستور، والتأكيد على أن الإجراء الوحيد الذي تم اتخاذه كان تجميد عضوية النواب إلى حين زوال الخطر، وأن الأمر الرئاسي عدد 117 لم يجمد عضوية النواب، بل اكتفى فقط بتعليق اختصاصات المجلس، ورفع الحصانة على النواب وحرمانهم من منحهم البرلمانية.

وكانت سفارة الولايات المتحدة الأميركية في تونس قد كشفت عن فحوى المكالمة الهاتفية بين بلينكن ومؤسسة الرئاسة التونسية، وقالت إن الطرفين ناقشا تطورات الوضع في تونس، بما في ذلك تشكيل الحكومة الجديدة، وخطوات تخفيف وطأة الوضع الاقتصادي. وأوضحت أن دعم أميركا لتونس سيكون مشروطاً بضبط مواعيد الإصلاحات السياسية المزمع تنفيذها، وهو ما اعتبره عدد من السياسيين «تدخلاً واضحاً وغير مقبول» في الشأن السياسي المحلي.

مظاهرات في تونس

في غضون ذلك، استعملت قوات الأمن، مساء أمس، الغاز المسيل للدموع في جل الشوارع المحيطة بمقر ولاية (محافظة) قبلي (جنوب) لتفريق عمال شركة البيئة والغراسات والبستنة المحتجين، بعد أن تجمعوا أمام مداخل الولاية في خطوة تصعيدية، تعبيراً عن غضبهم من عدم صرف أجورهم خلال الشهرين الماضيين.

وأغلقت معظم المحلات التجارية القريبة من مقر قبلي أبوابها، على إثر استعمال قوات الأمن الغاز المسيل للدموع، وعبر عدد من أهالي المنطقة عن احتجاجهم من طريقة التدخل الأمني العنيف، واعتبروا أن استعمال الغاز كان «مفرطاً»، مؤكدين أن القنابل المسيلة للدموع سقطت قرب وداخل بعض المنازل، ما أدى إلى اختناق بعض السكان، فاضطروا إلى مغادرة منازلهم، بحسب تصريح الهادي لحمر، رئيس النقابة الأساسية لعملة البستنة.

وتأتي هذه التحركات إثر تحركات مماثلة نفذها خريجو الجامعات العاطلين عن العمل، بعد تراجع الرئيس سعيد عن قرار توظيفهم في القطاع العام. كما تواجه الرئاسة التونسية خطر عودة الاحتجاجات إلى منطقة تطاوين (جنوب شرق)، والتهديد بغلق مناطق إنتاج النفط.

من جهة ثانية، شهدت المحكمة الابتدائية بالعاصمة تجمع عدد من النقابيين لمواكبة محاكمة سامي الطاهري، القيادي النقابي والمتحدث باسم اتحاد الشغل (نقابة العمال)، بتهمة «الادعاء بالباطل والإساءة عبر وسائل التواصل»، بعد تصريحه بأن عائلة عماد الدايمي، الوزير السابق «لصوص ومبيضو أموال». وأكدوا في تصريحات مختلفة أن هذه المحاكمة «ذات خلفية سياسية».

وعبر الطاهري المتهم في هذه القضية عن ثقته بالقضاء، ووصف التهمة التي رفعها ضده عماد الدايمي بأنها «كيدية»، معتبراً أن هذه المحاكمة «سياسية ويجب أن تتحول إلى محاكمة سياسية للمال الخارجي وللجمعيات المشبوهة»، على حد تعبيره.

ونفى الطاهري أن تكون مساندة النقابيين له للضغط على القضاء، «بقدر ما هي تعبير عن غضبهم تجاه العديد من القضايا التي رفعها الاتحاد ضد الدايمي، وأشخاص آخرين دون أن يتم النظر فيها»، داعياً إلى ضرورة فتح قضايا الجمعيات المشبوهة، والكذب الذي طال اتحاد الشغل وبعض منتسبيه.

وأضاف الطاهري أن «القضية ليست شخصية»، وأنه كان يشير في حديثه إلى الجمعيات المشبوهة التي تتلقى تمويلات أجنبية، مشيراً في هذا السياق إلى تقرير دائرة المحاسبات، الذي أثبتت وجود تهم حول العديد من الجمعيات، ومنها الجمعية التي يديرها الدايمي، في إشارة إلى تمويلات أجنبية تلقتها جمعية يديرها شقيق عماد الدايمي، على حد قوله.

حفتر وصالح... سباق انتخابي ينتظر «التنازل أو التحالف»

طرح ترشح رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح، والمشير خليفة حفتر قائد «الجيش الوطني» (المتنحي مؤقتا) للانتخابات الرئاسية، تساؤلات كثيرة بخصوص مدى حظوظهما للفوز في الاستحقاق المرتقب، اعتماداً على الكتلة التصويتية بمدن شرق البلاد، وسط تباين في آراء المتابعين حول إمكانية تنازل أي منهما للآخر، أو مواصلة السباق وانتظار النتائج.

وقال عضو مجلس النواب الليبي، حسن الزرقا، إن قرار الترشح «لا يعني تحولهما من حلفاء إلى خصوم، بقدر ما يعكس رغبتهما الشخصية في الفوز بمنصب رئيس البلاد القادم، وبالطبع فلكل منهما أسبابه ودوافعه، وأيضا أنصاره وخاصة في شرق البلاد».

وأوضح الزرقاء تصريح لـ«الشرق الأوسط» أن الرجلين «تجمعهما نفس المبادئ الوطنية، ولكن ما يعزز حظوظ حفتر هو أنه يجمع بين الجانب العسكري والسياسي، والأغلبية في الشرق تتذكر دوره في تحرير مدنها الكبرى من قبضة تحالف جماعات الإهارب الداعشي والميليشيات المسلحة». ورغم إقراره بأن حملة «الجيش الوطني» تجاه العاصمة طرابلس في أبريل 2019 قلصت بدرجة ما من شعبية حفتر هناك، فإن الزرقا يؤكد أنها «قلصت أيضا من شعبية صالح، ومن شعبية البرلمان الذي أعلن حينها تأييده لهذه الحملة، والذي لطالما تم النظر إليه كظهير سياسي للجيش، وهو ما يقلل بنهاية المطاف من رهانات بعض مؤيدي صالح في الشرق بكون مرشحهم قد يكون أكثر قبولا لدى سكان العاصمة والغرب الليبي، مقارنة بحفتر».

واستبعد الزرقاء ما يتردد من سيناريوهات عن عقد الرجلين تحالفات مع أحد الشخصيات المرشحة بالغرب الليبي، أو مع شخصيات محسوبة على النظام السابق، وذلك عبر دفع أنصارهما لدعمه في الجولة الثانية، نظير احتفاظهما بمواقعهما حال فوزه، موضحا أن مثل هذه السيناريوهات «متداولة في الإعلام الليبي لكن ليس لها أساس من الصحة».

يذكر أن المفوضية العليا للانتخابات في ليبيا أحالت القائمة الأولى من المترشحين إلى الجهات المختصة للتأكد من انتفاء حكم قضائي نهائي بحق أحدهم. كما طالب المدعي العام العسكري، محمد غرودة، المفوضية بوقف إجراءات ترشح سيف الإسلام القذافي وحفتر، بدعوى اتهامها بـ«ارتكاب جرائم بحق الليبيين».

ورغم استبعاده إقصاء حفتر من السباق الرئاسي، يرى جلال الحرشاوي، الباحث في مؤسسة «غلوبال أنيشاتيف»، أن هذا الإقصاء «لن يؤدي لو تم إلى تعزيز فرص صالح»، وقال في تصريح لـ«الشرق الأوسط» موضحا: «بالطبع إذا طلب حفتر من أتباعه التصويت لأي مرشح آخر فسوف يمتثلون، في حين يمتلك صالح دعم قبيلة العبيدات، التي تعتبر مهمة في طبرق والقبة، ولكن نفوذها لا يمتد لباقي الشرق الليبي والوطن بأكمله»، لافتاً إلى أن ثلثي سكان ليبيا يعيشون بالشمال الغربي، وصالح وحفتر لا يتمتعان بأي شعبية هناك».

من جانبه، استبعد المحلل السياسي الليبي، أحمد المهدوي ما يتردد حول وجود اتفاق بين صالح وحفتر على الترشح لتمثيل الشرق، تخوفاً من استبعاد أحدهما من السباق الانتخابي، وقال إنه «ليس من مصلحة حفتر تقاسم أصوات الشرق مع أي مرشح آخر، وكذلك الأمر بالنسبة لصالح، الذي سبق أن خاض انتخابات السلطة الانتقالية، لكنه لم يوفق فيها، وها هو يدخل السباق الرئاسي معتمدا على حاضنته القبلية، وتجربته وخبرته كرئيس للسلطة التشريعية».

وسط توترات... مدمرة أميركية تعبر مضيق تايوان

أبحرت سفينة حربية أميركية مجددا عبر مضيق تايوان، الذي يشهد توترا شديدا، في إطار ما يسميه الجيش الأميركي نشاطا اعتياديا لكنه يثير دوما حفيظة الصين التي تعتقد حكومتها أن واشنطن تحاول إثارة التوترات الإقليمية، وفقاً لوكالة «رويترز».

وقالت البحرية الأميركية إن المدمرة «ميليوس» وهي ضمن فئة مدمرات أرلي بيرك التي تحمل صواريخ موجهة قامت «بعبور اعتيادي عبر مضيق تايوان» في منطقة المياه الدولية وفقاً لما ينص عليه القانون الدولي. وأضافت أن «مرور السفينة عبر مضيق تايوان يوضح التزام الولايات المتحدة بنهج العبور الحر والمتاح للجميع بين المحيطين الهندي والهادي. الجيش الأميركي يطير ويبحر ويقوم بعملياته في أي مكان يسمح به القانون الدولي». ولم يصدر أي تعليق فوري من الصين.

وفي الشهر الماضي، أدان الجيش الصيني الولايات المتحدة وكندا لإرسال كل منهما سفينة حربية عبر مضيق تايوان، قائلا إنهما يهددان السلام والاستقرار في المنطقة. وتقول الصين إن تايوان جزء من أراضيها، وقام سلاح الجو الصيني بمهام متكررة في منطقة تحديد الدفاع الجوي للجزيرة على مدار العام الماضي ما أثار غضب تايبيه.

والولايات المتحدة مثل معظم الدول ليس لديها علاقات دبلوماسية رسمية مع تايوان لكنها أهم داعم دولي لسلطات الجزيرة ومورد للأسلحة. وتصف بكين وضع تايوان بالمسألة الأكثر حساسية وأهمية في علاقاتها مع واشنطن.

وكانت سفن البحرية الأميركية تعبر مضيق تايوان شهريا تقريبا، وهو ما كان يثير غضب بكين. ويرسل حلفاء الولايات المتحدة السفن من حين لآخر عبر المضيق كما فعلت بريطانيا في سبتمبر الماضي.

رئيس الوزراء الإثيوبي يقود قواته على الجبهة مع اقتراب المعارك من العاصمة

أعلن رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد أنّه سيتوجّه إلى الجبهة لقيادة جنوده الذين يقاتلون المتمرّدين، في وقت تقترب فيه المعارك أكثر فأكثر من العاصمة أديس أبابا.

وبحسب وكالة الصحافة الفرنسية، فقد قال آبي في بيان نشره على حسابه بموقع «تويتر»، إنّه «بدءاً من الثلاثاء سأتوجّه إلى الجبهة لقيادة قواتنا المسلّحة».

وأضاف مخاطباً: «أولئك الذين يريدون أن يكونوا من أبناء إثيوبيا الذين سيفتح التاريخ ذراعيه لهم، دافعوا عن البلد اليوم. لاقونا في الجبهة».

وأسفرت الحرب، التي اندلعت في 4 نوفمبر 2020 في إقليم تيغراي (شمال) بين القوات الاتّحادية وجبهة تحرير شعب تيغراي المدعومة من جيش تحرير أورومو، عن مقتل الآلاف وتشريد أكثر من مليوني شخص.

ويأتي بيان رئيس الوزراء في وقت أكّدت فيه جبهة تحرير شعب تيغراي مواصلة تقدّمها باتجاه أديس أبابا، مشيرة إلى أنّها سيطرت على بلدة شيوا روبت الواقعة على بُعد نحو 220 كيلومتراً من العاصمة.

واستوضحت وكالة الصحافة الفرنسية السلطات الإثيوبية حقيقة ما أعلنه المتمرّدون، إلا أنّها لم تلقَ ردّاً.

وأصدر رئيس الوزراء بيانه في أعقاب اجتماع حول الوضع العسكري الراهن عقدته اللجنة التنفيذية لحزب «الازدهار» الحاكم.

وفي ختام الاجتماع الحزبي، أعلن وزير الدفاع أبراهام بيلاي أنّ القوات الأمنية ستنخرط «في عمل مختلف»، من دون مزيد من التفاصيل. وقال الوزير: «لا يمكننا الاستمرار على هذا المنوال، ما يعني أنّه سيكون هناك تغيير».

وأضاف: «ما حدث وما يحدث لشعبنا من فظائع ترتكبها هذه المجموعة المدمّرة الإرهابية واللصوصية لا يمكن أن يستمر».

وكانت الحكومة الاتّحادية أعلنت في 2 نوفمبر حالة الطوارئ لستّة أشهر في سائر أنحاء البلاد، ودعت سكان أديس أبابا لتنظيم صفوفهم والاستعداد للدفاع عن مدينتهم في ظلّ ازدياد المخاوف من تقدّم مقاتلي جبهة تحرير شعب تيغراي وحلفائهم نحو العاصمة.

لكنّ السلطات تؤكّد في الوقت نفسه، أنّ ما يعلنه المتمرّدون من تقدّم عسكري وتهديد وشيك لأديس أبابا مبالغ فيه. وأرسلت أديس أبابا قواتها إلى تيغراي للإطاحة بسلطات الإقليم المنبثقة عن جبهة تحرير شعب تيغراي، بعدما اتّهم رئيس الوزراء قوات الإقليم بمهاجمة مراكز للجيش الاتحادي.

وفي أعقاب معارك طاحنة، أعلن آبي النصر في 28 نوفمبر 2020، لكنّ مقاتلي الجبهة ما لبثوا أن استعادوا في يونيو الماضي، السيطرة على القسم الأكبر من تيغراي قبل أن يتقدموا نحو منطقتي عفر وأمهرة المجاورتين.

ويبذل المبعوث الأميركي لمنطقة القرن الأفريقي جيفري فيلتمان ونظيره الأفريقي الرئيس النيجيري السابق أولوسيغون أوباسانجو جهوداً حثيثة في محاولة للتوصل إلى وقف لإطلاق النار.

في ظل عزوف حاد عن صناديق الاقتراع ويأس من حدوث تغيير

الانتخابات المحلية تعمّق ضعف التيار الإسلامي في الجزائر

الانتخابات المحلية في الجزائر

يكشف التنافس على الانتخابات المحلية في الجزائر، المقررة السبت المقبل، عن مدى تشتت التيار الإسلامي وضعفه شعبياً، خصوصاً بعد انسحاب عدد كبير من الأعضاء في أحزابه من العمل السياسي، بسبب وجود حالة يأس عامة من حدوث تغيير إيجابي في أساليب الحكم بشكل عام، وفي طريقة تسيير الأحزاب الإسلامية خصوصاً.

وتعدّ «حركة مجتمع السلم» حالة نادرة في أوضاع الإسلاميين السيئة؛ فهي على نقيض الأحزاب الأخرى ظلت متماسكة في مواجهة محاولات الترويض، التي اتبعتها السلطة في السنوات الأخيرة مع الإسلاميين. وانسحب من «مجتمع السلم» منذ سنوات طويلة كثير من القياديين؛ منهم من أسس حزباً مثل عبد القادر بن قرينة مرشح «رئاسيات» 2019 والذي يقود «حركة البناء الوطني»، وعمر غول رئيس حزب «تاج» المسجون حالياً بتهم فساد، ورئيس «جبهة التغيير»، الوزير السابق عبد المجيد مناصرة، الذي اختفى من المشهد منذ مدة غير قصيرة.

وخرج قياديون آخرون من مؤسسات «الحركة» لعدم رضاهم عن خطها المعارض للسلطة، وهم يترقبون مناصب حكومية؛ أبرزهم أبو جرة سلطاني وزير الدولة ورئيس «مجتمع السلم» سابقاً، ومعه وزير العمل السابق الهاشمي جعبوب.

لكن رغم هذه الانشقاقات، فإن الحزب الإسلامي المعارض، بقيادة عبد الرزاق مقري، حافظ على هيبته وسط المناضلين الذين يظهرون في الغالب انضباطاً كبيراً عندما تأتيهم التوجيهات من القيادة.

ورغم حالة العزوف الشعبي عن الانتخابات، فإن المناضلين خاضوا معترك الاستحقاقات التشريعية في 12 يونيو الماضي، وكذلك حملة الانتخابات البلدية، وذلك بناء على قرار بالمشاركة اتخذه «مجلس الشورى». وكانوا تبنوا قرار مقاطعة الاستحقاق الرئاسي، الذي خرج به اجتماع الهيئة نفسها قبل عامين.

ويبدو حزب الشيخ عبد الله جاب الله، «جبهة العدالة والتنمية»، مقبلاً على انتحار سياسي بمشاركته في الانتخابات. فبعد نتائجه المخيبة في «التشريعيات»، ناشد قياديون إسلاميون، غير متحزبين، جاب الله الانسحاب من السياسة بعد أكثر من 4 عقود من محاولات تأسيس تشكيل إسلامي قوي بديل للسلطة الحاكمة. ويعزو جاب الله ضعف حزبه إلى «التزوير»، الذي لاحقه في كل العمليات الانتخابية، وإلى استهدافه هو شخصياً من طرف الحكم؛ بحسبه. كما يعدّ نفسه الإسلامي الوحيد الذي استمات في مجابهة السلطة منذ ما قبل حل «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» عام 1992.

واشنطن تندد بـ«انحراف فاضح» في الانتخابات المحلية الفنزويلية

قالت الولايات المتحدة إن الانتخابات المحلية والبلدية في فنزويلا لم تكن حرة وعادلة متعهدة مواصلة الضغط على الرئيس اليساري نيكولاس مادورو الذي تعتبره واشنطن غير شرعي.

وحققت الأطراف الموالية لمادورو فوزا ساحقا في انتخابات، أول من أمس الأحد التي شهدت عودة المعارضة للمشاركة في الاقتراع للمرة الأولى منذ العام 2017.

إلا أن وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن أشار إلى اعتقال شخصيات سياسية ومنع مرشحين معارضين وإلى الرقابة على وسائل الإعلام والتلاعب بتسجيل الناخبين.

وقال بلينكن في بيان «خوفا من أصوات الفنزويليين وتصويتهم عمد النظام إلى حرف العملية بشكل فاضح للتأثير على نتائج الانتخابات قبل بدء الاقتراع حتى». وأكد أن «مادورو حرم الفنزويليين من فرصة رسم مستقبلهم» الجديد.

ومضى يقول «نناشد نظام مادورو وقف القمع والسماح للفنزويليين بالعيش بسلام في بلد مستقر وديمقراطي يستحقونه ويطمحون إليه منذ فترة طويلة».

وجدد وزير الخارجية الأميركي دعم بلاده لزعيم المعارضة خوان غوايدو الذي تعتبره الولايات المتحدة رئيس فنزويلا بالوكالة بعدما طعن بشرعية انتخاب مادورو رئيسا. وعاد مراقبو الاتحاد الأوروبي إلى البلاد بعد غياب استمر 15 عاما وسيقدمون تقريرا الثلاثاء.

مقتل 46 شخصاً على الأقل جراء حادث تحطم حافلة في بلغاريا

قتل ما لا يقل عن 46 شخصاً في حادث تحطم حافلة في بلغاريا جنوبي العاصمة صوفيا، حسبما ذكرت وكالة الأنباء البلغارية الرسمية نقلا عن وزارة الداخلية.

وقع الحادث الليلة الماضية على طريق ستروما السريع على بعد حوالي 40 كيلومترا جنوبي صوفيا، وفقاً لوكالة الأنباء الألمانية. وتردد أن عدداً من الأطفال بين الضحايا.

وذكر التقرير أن الحافلة اصطدمت بسور بعد الساعة الثانية بالتوقيت المحلي (00:00 بتوقيت غرينتش) لأسباب لم يتم تفسيرها بعد، ثم انقلبت.

ووفقاً للنتائج الأولية، نجا عدد قليل من الأشخاص بسبب اشتعال النار في الحافلة. ولم يتضح في البداية ما إذا كانت الحافلة قد اشتعلت فيها النيران قبل الحادث أو ما إذا كانت قد اشتعلت فيها النيران بعد انقلابها.

ونقلت الإذاعة البلغارية الرسمية عن الشرطة قولها إن حوالي 50 شخصاً كانوا على متن الحافلة.

ويبدو أن معظم الضحايا من الألبان. وكانت الحافلة المسجلة في سكوبي قادمة من تركيا وكانت متوجهة إلى مقدونيا الشمالية. وبدأ مكتب المدعي العام تحقيقا في الحادث.